

في الموضحة والديبة في العينين ولا تضاص في اصبع فظعت فمثلت
 اخرى وعندها يقتض في المقطوعة وتجب الديبة في الاخرى ولو قطع
 مفضلها الاعلى فمثل ما بقى فلا تضاص بل الديبة في ما قطع وكومة
 فيما مثل ولا لو كسر يصف سن فاسوة باقيا بل دية السن كلها وكذا
 لو اخرج او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بضر به وهي قائمة فالديبة
 في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قلع سن جل فبنت
 مكافها اخرى سقط ارضها خلاؤها وفي سن الصبي يسقط
 اجاعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة الى مكافها فبنت عليها
 النعم لا يسقط ارضها اجاعا وكذا لو قطع اذنه فالصقها فانتمت
 ومن قلع سنه فاقص من قاعها ثم بنت فعليه دية سن
 المقتص منه ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حرة وكذا لو
 ضرب سنه فتمرت فلو اجهه القاضي فجا المصروب وقد سقطت سنه
 فاختلما في سبب سقوطها فان قبل مضى السنة فالقول للمضروب
 وان بعد مضيتها فالضارب ولو شج رجلا فانتمت وبنت عليها
 الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند ابي يوسف يجبل ارض
 الالم وهي حكومة عدل وعند محمد لجرة الطبيب وكذا لو حرقه
 بضر فزال اثره وان بقى فحكومة عدل بالاجماع ولا يقتضى الجرح
 او طرف او موضحة الابد البز وكل عد سقط فيه القود المشبهة بغير
 الابابنه فالديبة فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطأ ودية

على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارض والمعتوه كالمجنون **فقط**
 ومن ضرب بطن امرأة فالقت جينا ميتا فعلى عاقلة غرة خمسين
 درهم فان القته جيا فماتت فدبة وان ميتا وماتت الام فغرة ودية
 وان ماتت فالقته جيا فماتت فدبته ودينه وان ميتا فدبته فقط
 وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة
 نصف عشر قيمته لو ذكرا وعشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان فقت
 الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت فخر سيدها حملها
 فالقته جيا فماتت يجب قيمته لادبته ولا كفارة في الجنين والمستبين
 بعض خلقه كتاب الخلق وان ضربت دوا او عالجت فرجها طرح جنيها
 فالغرة على عاقلة وان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب**
ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او
 جرسا او دكانا وسعه ذلك ان لم يضر بهم ولكل منهم نزع وفي الطريق
 الخاص لا يسعه بلا اذن الشراكا وان لم يضر وعلى عاقلة دية من
 مات بسقوطها فيهما وكذا الوعتر يسقنه انسان وان وقع العاشر
 على اخر فمات فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي
 في العايط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن لمن حفر بيرا او وضع
 حجرا في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضاغها في مال
 والفق الميزاب وانما اذا الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامة
 فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البئر